

إصلاحي فتح: تمييز "سلطة عباس" بين موظفي غزة والضفة انتهاك صارخ للقانون الفلسطيني



04 يوليو 2018 - 16:34

أصدرت لجنة الشؤون القانونية لحركة فتح في ساحة غزة، اليوم الإثنين، بياناً صحفياً حول استمرار فرض الإجراءات العقابية الظالمة على قطاع غزة من قبل سلطة عباس. واستنكرت اللجنة في البيان الذي وصل "صوت فتح" نسخة عنه، إصرار السلطة الفلسطينية على تبني سياسة التمييز بين موظفي رام الله وقطاع غزة، حيث أعلنت السلطة اليوم عن صرف رواتب شهر مايو بنسبة 50% لموظفين قطاع غزة بينما ستصرف بنسبة 100% لموظفين رام الله.

وأضاف البيان: "هذا التمييز انتهاك واضح لحقوق الموظفين العموميين وانتهاك واضح لقانون الخدمة المدنية وقانون الخدمة في قوى الأمن، وقد أدت هذه السياسة العقابية إلى انعدام الأمان الوظيفي المكفول لجميع الموظفين، وإلى تدهور كبير في الاقتصاد الفلسطيني وكساد كبير في الأسواق، وزيادة كبيرة في معدلات الفقر حيث ارتفعت نسبة الفقر في غزة إلى 53% وفقاً لجهاز الإحصاء المركزي".

وتابع: "منذ إبريل من العام 2017م بدأت السلطة بفرض عقوبات على قطاع غزة، مشترطة إلغاءها بحل اللجنة الإدارية التي شكلتها حركة حماس في غزة لإدارة شؤون القطاع، ورغم استجابة الأخيرة إلى مطالب السلطة بحل اللجنة الإدارية، وتسليمها زمام الأمور في غزة بشكل تدريجي بداية بالعاير إلا أن السلطة مستمرة بفرض العقوبات وبوتيرة متزايدة".

وأكدت لجنة الشؤون القانونية لحركة فتح - ساحة غزة أنها تنظر بعين القلق من استمرار السلطة بفرض هذه العقوبات على غزة، حيث إن استمرارها قد ينتج عنه تفجر الأوضاع بشكل لا يمكن تداركه.

يُذكر أن لجنة الشؤون القانونية وبتاريخ 31/5/2018م نظمت مؤتمر قانوني بعنوان الإجراءات العقابية بحق قطاع غزة في ميزان العدالة، والذي دعا السلطة الفلسطينية في أهم توصياته إلى الوقف الفوري لكافة الإجراءات العقابية التمييزية المتخذة ضد المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، والابتعاد عن سياسة العقاب الجماعي بوصفها جريمة ضد الإنسانية، وإيقاف انتهاك حقوق الموظفين العموميين وإعادة الرواتب المقطوعة وباقي حقوق الموظفين وبأثر رجعي.